

الدليل على صحته اي النقل والمدعي وانما يخرجها واتما بابطال
السند لو وجد مساويا ليقضي الم وجوز في الكل التغيير
لكن عندى من التقصير تدبر وتفصيل وظائف هذا المنع هو
بجهة كانت او غير موجبه وابطال كانت او مطالبه وسند
ستعلم في بيان وظائف منع المقدمة ومستنده اذا اعرفت
ان النقل والمدعي الغير المدللين يطلب عليهما الدليل وان وفيها
ويفيد فيها اثباتهما بالاقامة او بالتحريم او بابطال السند
فان عرف انك اذا استغلت بالدليل اي باقامة الدليل على
صحة النقل ولو كان اقامة الدليل على النقل نادرا سواء كانت
الدليل التاخر مستحابه مثل ان تقول قال الهنادي انك متكم
بكلام اذ في لانه هذا مسطور في المقاصد وكل كلام من
مستور في فهو قول الهنادي او مشار اليه كاحضار كتاب
على النقل منه او من صاحبه فان الاحضار بمنزلة ان يقال ان
هذا الكلام مسطور في هذا الكتاب وكل كلام مسطور فيه
فهو قول الهنادي لانه هذا الكتاب تأليفه او على المدعي فان
الوظائف الموجبه من الخصم اما على نفسها اي على نفس
النقل والمدعي المدللين فالناقضه حجاز عقليا واحتماليا

اي منهما

اي منهما باعتبار الارجاع الى دليلها بالارادة التقدير
لكن بشرط تعيين مقدمات على رى مطلقا سواء كان
بلا سند او مع سند مساوي او مع الغير مساوي لا غير
اي غير المناقضة من التقضي مطلقا والمعاوضة مطلقا
لكن في نظر وجوابه فدبر واتما على دليلها وهو اي الدليل
اقوال يكون عنه قول آخر سواء كان بالاسناد او لا
او يستلزم من قول بنفس اي وقيل اقوال يستلزم
بنفس قول اخر وقيل ما يمكن التوصل بصحبه النظر
او في احواله الى مطلوب خبرتي عليا كان او ظاهريا او الى
العلم به اي وقيل ما يمكن التوصل بصحبه النظره او في
احواله الى العلم بطوب خبرتي والاولان تعريف لا
هل المعقول والاختيار تحديد لاحل المنقول اي اهل الاصولي
لكن رجحنا المعقولية على الاصولي بناء على ان تطبيق
اكثر الوظائف المتعلقة بالدليل بعضا او كلا على هذا
هيب الاصولي يحتاج الى التكلف بخلافه على المعقولية واتما
ترجيح التعريف الاول من المعقولية اعني يكون الحق على
الثاني من اعني يستلزم بنفسه فلان الثاني يخرج منه

Copyrighted by University